



محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليمي ودوليا

الدكتورة: عمارة دليلا

أستاذ محاضر قسم "ب" جامعة محمد بوضياف – المسيلة

Abstract (in english)

This paper is a close reading of the Turkish policy which began some time ago. It observes the evolution of a new regional system in the Middle-East led by the Turkish effective role based upon a dynamic foreign policy characterized by taking the initiative rather than reaction. This has required a further reading of the new Turkish political trends in a way which does not fit with ideologies, prejudice, crises and past era complexity. We have determined the new characteristics of the Turkish policy in the Middle East which is concretized in the initiative taken by Turkey and its very early presence at all the region's crises and conflicts. The main purpose is to play the mediator's role in the framework of containing and controlling conflict policy, to reduce tension and to act directly or indirectly - in collaborate with other parties. The change In the Turkish foreign policy towards the Middle-East states relies on Former foreign minister Ahmet Davutoglu's approach stipulating that Turkey must contribute to spread peace in the region and bring Middle East state together following a three component foreign policy: political, cultural and economic components. Turkey endeavours to apply "dispute elimination" theory with the neighbouring states, which has urged the emergence of an active dynamism that has been able to create new and different relationship with Syria, Iran and Iraq putting an end to earlier relationship characterized by tension, fear and hostility. This has opened the door to a comprehensive collaboration with the neighbouring states starting from security to reach the political and the economic fields.

Translated by Hafsa NAMANI Professor at Akli-Mohand-Oulhadj University -Bouira

Keywords: Turkey, Strategic Depth, Foreign Policy, Regional, International, Middle East, Eurasia

الملخص (باللغة العربية)

يقدم البحث قراءة فاحصة للسياسة التركية التي بدأت منذ مدة من الزمن، راصداً بدايات تبلور نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، يأتي في طليعته الدور التركي الفاعل الذي ينهض على سياسة خارجية، تحمل ديناميكية كبيرة وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل، الأمر الذي تطلب قراءة للاتجاهات الجديدة للسياسة التركية بشكل يفترق مع ضيق أفق الأيديولوجيات والأحكام المسبقة وأزمات وعقد الماضي وتحديد سمات السياسة التركية الجديدة في الشرق الأوسط، المُجسدة في المبادرة والحضور المبكر والإستباقي لتركيا في كل أزمات ونزاعات المنطقة، وذلك من أجل القيام بدور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها وخفض منسوب التوتر فيها والعمل بشكل مباشر أو مع أطراف أخرى بشكل غير مباشر، حيث استند التغير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى مقارنة وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو التي ترى أن تركيا عليها أن تسهم في بناء السلام في المنطقة، وتسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط، وذلك بالاعتماد على سياسة خارجية مبنية على ثلاثة مكونات أساسية: سياسية، ثقافية واقتصادية، وعملت تركيا على تطبيق نظرية "تصفير الخلافات" مع دول الجوار، الأمر الذي استدعى بروز ديناميكية ناشطة تمكنت من صياغة علاقات جديدة ومختلفة مع كل من سوريا، إيران والعراق، وبشكل أحدث قطيعة مع علاقات الماضي التي شابهت التوتر والتوجس والعداء، وفتح الباب أمام تأسيس مدخل تعاوني شامل مع دول الجوار بدأ من الأمن ووصل إلى السياسة ثم إلى الاقتصاد

الكلمات المفتاحية: تركيا، العمق الإستراتيجي، السياسة الخارجية، الإقليمي، الدولي، الشرق الأوسط، أوراسيا

مقدمة

على مدار قرابة العقدين من الزمن تتوالى وبخطى ثابتة، عودة تركيا بمرتكزات إستراتيجية على صعيد دور إقليمي ودولي أكثر حضوراً وتأثيراً، ارتبط بتحولات الهندسة الإقليمية والدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة.. حيث يتضح انتقال تركيا من دورها التقليدي الذي مارسته إبان الحرب الباردة - بوصفها الحارس الشرقي للحدود الغربية لأوروبا، والحليف الإستراتيجي ضد المد الشيوعي في دول الشرق الأوسط - وذلك لتفتك صفة الشريك الإستراتيجي للغرب، وارتبط ذلك عملياً بفترتين متميزتين، تعلقت الفترة الأولى منهما بإصرار تركيا على الاستمرار في مسعى تحقيق الهدف التاريخي الذي أسست لها وخططت لبلوغه الجمهورية التركية منذ ظهورها في 1923، وهو ضرورة نيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وكذا تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، مع المزيد من الابتعاد والتجاهل لدول العربية والإسلامية، وفق ما عرف بالسياسة الخارجية ذات البعد الواحد.

فيما مثلت الفترة الثانية ما يمكن اعتباره انقلاباً جذرياً في السياسة الخارجية التركية، على إثر التحولات التي عرفها العالم بعد أحداث 11 من سبتمبر، والتي تزامنت مع الوجهة الجديدة لتركيا داخلياً بسبب التوجهات الواقعة فيها من حيث طبيعة ومنهج منظومتها السياسية الجديد التي تولاهها حزب الحرية والعدالة ابتداءً من 2002.

إشكالية الدراسة:

هذه الثنائية التي أملت على تركيا أهمية إعادة حساباتها حول سياساتها الخارجية، ما يعني رسم وتحديد موقعها من النظام الدولي الجديد، الذي هو في الحقيقة أقرب إلى حالة سيولة وإعادة تشكل منذ بداية القرن الحالي، وهو ما جعلها تعيد النظر في تسطير حزمة الأهداف والإستراتيجيات، وتطلق أهداف سياسة خارجية جديدة في شبه قطيعة مع سياستها الخارجية السابقة. نحاول في هذه الدراسة التعرف على أبعاد

الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، واتجاهات تأثيره المتنامي في الإقليم والتعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط. وبناء على ما تقدم نطرح الإشكال الآتي:

كيف تعمل محددات السياسة الخارجية لدولة تركيا على تحقيق مدى إحجام أو إقدام صانع القرار التركي في صياغة موقف تركي فاعل ومؤثر إقليمياً ودولياً يحمي مصالح تركيا ويحقق أهدافها؟

الفرضية:

ومن خلال الإشكالية المطروحة، يمكن طرح ثلاث فرضيات أساسية تُبنى عليها الدراسة وهي:

أولاً: هناك علاقة طردية بين محددات السياسة الخارجية وصنع القرار المتعلق بها بما يضبط ويتحكم في دور ومكانة الدولة في علاقاتها مع غيرها من الفواعل الدوليين.

ثانياً: عودة تركيا الحالية والمرتبقة حضورها المكثف على الصعيدين الإقليمي والدولي مرتبط بهذا التوظيف لمحددات سياساتها الخارجية.

ثالثاً: هناك ترجيح لإمكانية تصاعد الدور التركي في ظل مستويات التقدم والاستقرار الداخلي ومعدلات النمو الإقتصادي الجيدة.

المنهج:

تم اعتماد مجموعة من المناهج والتي فرضتها طبيعة الموضوع المعالج في هذه الدراسة.

- المنهج الوصفي: حيث يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع وصفاً دقيقاً كيفياً من خلال وصف الظاهرة وتبيين خصائصها، وكمياً من خلال تقدير هذه الظاهرة أو حجمها.

يظهر هذا المنهج في الدراسة من خلال وصف

وتحديد جملة محددات السياسة الخارجية التركية وتقدير تأثيرها على صنع هذه السياسة.

- المنهج التاريخي: والذي يُوظف في شكله الإستراتيجي من خلال عملية استقصاء مختلف جوانب الظاهرة في الماضي ودراستها وتحليلها لاستكشاف القوانين التي تتحكم في الظاهرة بغية التنبؤ ببعض تأثيراتها في المستقبل على ضوء خبرات الماضي وأحداثه وظروفه.

وسيوظف هذا المنهج من خلال استرجاع نماذج من الخبرة التاريخية للسياسة الخارجية التركية وجوانب التغير والثبات فيها. مع طرح مبادئ هذه السياسة.

- منهج دراسة الحالة: هو الطريق العلمية لجمع المعلومات والبيانات لدراسة سير حالة وتطورها في الماضي والحاضر، وتكون الحالة عبارة عن فرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع محلي أو عالمي. منهج دراسة الحالة يتطلب تعمق في دراسة وحدة واحدة قصد الإحاطة بها واستكشافها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز العلاقات والارتباطات بين أجزائها، وذلك بالوصف الداخلي والخارجي لها، ونم توصيف هذا المنهج لأن الدراسة اعتمدت على حالة السياسة الخارجية التركية وإبراز مسار العودة والرجوع لتركيا على الصعيد الإقليمي والدولي.

أهداف الدراسة:

تطمح وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- أولاً: هدف معرفي، وهو تأكيد أهمية محددات السياسة الخارجية في مساندة وتأييد السلوك الخارجي للدولة بما يمثل من ضمانات

لعدم جنوحه إلى خيارات لا تستجيب للمقدرات المتاحة لديه والتي توفرها تلك المحددات... فالموقع الجغرافي متاح لكل دولة لكن العمق الإستراتيجي لهذا الموقع هو ما يحقق التمايز بين الدول وبالتالي مدى القدرة على إنتاج سياسة خارجية قوية وذات تأثير وهو ما يصنع الفارق.

ثانياً: هدف منهجي، وهو مرتبط بالهدف المعرفي السابق لكنه يرصد الخطوات والمراحل التي يسلكها صانع القرار التركي في موضوع الدراسة في مسعى تحويل عناصر القوى الكامنة إلى عوامل قوة فعلية ومؤثرة.

ثالثاً: هدف تحليلي استشرافي وهو أيضاً مركّز على الهدفين السابقين ويتطلع إلى بناء سيناريو وأفق الأدوار التركية الحالية والمرتبقة.

ويمكن تلخيص مضامين هذه الأهداف في

الجدول التالي:

المعطيات	إدارة المعطيات	النتائج
الهدف	الهدف المنهجي:	الهدف التحليلي:
المعرفي:	سلوك صانع	رسم سيناريوهات
جملة	القرار التركي في	وإعادة إنتاج أسئلة
محددات	صناعة	المستقبل من قبيل
السياسة	السياسة	هل تدفع تركيا
الخارجية	الخارجية بناء	تكاليف حضور
وأهمية	على المحددات	سياسي تفوق
أدوارها	السابقة	العائدات التي تجنيها
المفترضة		من ذلك أم العكس؟

الكلمات المفتاحية:

تركيا، السياسة الخارجية، الإقليمي، الدولي، العدالة والتنمية، الشرق الأوسط، العمق الإستراتيجي.

المبحث الأول:

محددات السياسة الخارجية التركية

بداية تعد السياسة الخارجية إحدى أهم

باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان⁽¹⁾.

وعادة ما تثار في هذا الصدد عدة تساؤلات، من قبيل محاولة معرفة فيما إذا كانت السياسة الخارجية تحمل ذات المضامين والبرامج والأهداف التي تصلح لجميع الدول، بصرف النظر عن مستويات ومجالات الاختلاف بين الدول من حيث طبيعة نظامها وفلسفتها السياسية، أو من ناحية قوتها وإمكاناتها المختلفة المحددة لسلطانها ومكانتها الدولية.

غير أن الجواب الأكثر قدرة على الاستجابة لتشخيص واقع توزيع القوى في المنظومات الدولية المختلفة وعلى امتداد التاريخ يقوم على فرضية أن السياسات الخارجية للدول لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإما استناداً إلى: "مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، التي تتفاعل مع بعضها البعض، بشكل أو بآخر اعتماداً على الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها"⁽²⁾.

يقصد "بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضاً دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقاً لمحددات داخلية وأخرى خارجية"⁽³⁾.

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية:

تمثل الحالة التركية نموذجاً ثرياً وربما فريداً لدى تفحصنا لأدوار تركيا التي تسعى لبلوغها عبر سياستها الخارجية خلال العقود الأخيرة. حيث "إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات أوسع للحركة والبحث عن طرق تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها

فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، حيث تتضمن منهج وبرامج وقواعد للعمل أو كلاهما، يجري اختياره من أجل مواجهة جملة المشاكل والتحديات الواقعة فعلاً، أو تلك التي يتوقع وقوعها في المستقبل، وبالضرورة تهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، من أجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة، فلكي تقاوم الحكومات مظاهر الأزمات التي تجتاحها، فإنه يتعين عليها أن تواجه في الوقت نفسه كل من المطالب الداخلية، ومقتضيات المنافسة والضغط الخارجية، وبالتالي فالحدود التي تفصل السياسة الداخلية على السياسة الخارجية هي حدود صورية في جانب منها، إذ أنه في الممارسة ينتقل الفاعلون بسهولة من هذه إلى تلك، وهما يمثلان في الواقع وجهين لنفس النشاط. وإنما تتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانيات الدولة وقدرتها على التأثير.

فإذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الانطباعات الأولى الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أدبيات السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة. فيعرفها بعض الدارسين تعريفاً شديداً العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي قدمه "فيرنس وسنايدر Furniss et Snyder" إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".

ومن التعريفات الكثيرة والمختلفة التي قدمها الباحثون للسياسة الخارجية نجد تعريف "بول سيبوري Paul SEABURY" الذي يرى أن "السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والإرتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية

مجالاً من النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة كما تبين أن حزب العدالة والتنمية ممثلاً بأقطابه الثلاث (أردوغان، غول، وأوغلو) نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها وجعلها أنموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة وشعوبها⁽⁴⁾.

فقد مثّل اعتلاء حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية سدة الحكم عام 2002، استعادة تركيا حنينها العثماني، الذي سيكون عنوان مرحلة جديدة من تاريخ تركيا المعاصر، تتحدد معالمه عبر إعادة تشكيل عمق استراتيجي مغاير لتركيا الأتاتورية، عمق فيه توظيف للتوغل التاريخي في ذاكرة السياسة بشكله الإستراتيجي والتوسع الخلفي بالمعني الجيو-سياسي للكلمة، وهو ما يجعل تركيا تصنف كأبرز مثال على نجاح الدول في إعادة رسم إستراتيجيتها، استجابة وتلبية لمتغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك وفق معادلة: مغادرة الأطراف، والأدوار الهامشية أو التابعة، والاستقرار في مركز الأحداث، الأمر الذي تجلي في تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" التي لخصها وعمل على تنفيذها وزير خارجيتها آنذاك أحمد داود أوغلو، والتي تعتبر أن: "موقعها الجيوإستراتيجي وتاريخها يشكّلان دافعا أساسيا نحو التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات وبخاصة جوارها الجغرافي للحفاظ علي أمنها القومي، لأن تركيا أخذت تلعب أدواراً جديدة في السنوات القليلة الماضية، وأصبحت تشكل دولة محورية، حاضرة في أيامنا هذه في كل قضايا ومسائل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والمنطقة المحيطة بها بشكل عام"⁽⁵⁾.

وعليه وفي ظل حالة "فراغ القوة" التي يعيشها النظام الشرق أوسطي، فإنه يجد نفسه في مواجهة "ثلاث قوى صاعدة على الصعيد الإقليمي: إيران بقوتها النفطية والعسكرية، ومناوراتها لامتلاك قوة نووية، حيث تسعى لتعزيز دورها الإقليمي، وتركيا التي تتقدم بهدوء لتعزيز مكانتها الإقليمية، مستعينة بثقلها

التاريخي، وقدراتها الاقتصادية، ونمط نظامها الديمقراطي الإسلامي المعتدل، وانفتاحها على الغرب، وما تشهده من حضور بارز في الملفات الساخنة في المنطقة، والقوة الثالثة إسرائيل"⁽⁶⁾.

وتتجلى مخاطر هذا الوضع في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحولات كبرى أنتجت توزيعاً جديداً للقوى: أي شكلاً جديداً للمنظومة الدولية "ولكن من المبكر للغاية الحديث عن نشأة نظام دولي جديد فالأخير يتطلب بنية جديدة ومستقرة من القيم المقبولة عالمياً ومن المؤسسات القائمة على التزامات قانونية تتسق مع هذه القيم وتستطيع التعامل بقدر مقبول من الفعالية مع عوامل الفوضى على الصعيد العالمي. كما أن من المبكر للغاية الحديث بأية درجة من القطعية عن نتائج نهائية لبروز منظومة دولية جديدة من وجهة نظر فرص القوى المختلفة في إثبات مكانتها وأدوارها وتحقيق أهدافها ومصالحها. فلزالت المنظومة الدولية تعاني من حالة سيولة تحت ضغط تيارات قوية للتحويل في أكثر مناطق العالم الكبرى والمؤثرة"⁽⁷⁾.

المحددات الداخلية

وهي "متغيرات تقبع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى"⁽⁸⁾.

ولهذا تحاول معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية أن تعطي تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول باعتبار أن السياسات الخارجية للدول لا تعدو أن تكون مجرد انعكاسات ونتائج للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية.

ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل : سياسية وجيوسياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية.

1. المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركة

سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيهه وبلورة سياسة الخارجية.

فالموقع الجغرافي مثلاً يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي. فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة، وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى⁽⁹⁾.

1.1. الموقع الجيوستراتيجي:

وقد لعب الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لتركيا دوراً مهماً في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون وبتغير الأوضاع الدولية.

إذ تبلغ مساحة تركيا "حوالي 780567 كم، ويبلغ طول حدودها البرية 2753 كم، وتتوفر على سواحل بطول 8333 كم. كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في العلاقات الدولية كمضائق البوسفور والدردينل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمرة، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف آسيا الغربي. وتركيا قسماً، الأول في آسيا الغربية، ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالاً والمضائق وبحر مرمرة وبحر إيجه غرباً، وسوريا (877 كم) والبحر المتوسط والعراق (330 كم) جنوباً وإيران (454 كم) شرقاً، ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان وبلغاريا (269 كم) ومن الغرب بحر إيجه، مرمرة والأسود"⁽¹⁰⁾. وقد سبقت الإشارة إلى أن الدور الفاعل الذي مارسته تركيا خلال الحرب الباردة يعود الفضل الكبير فيه للموقع الجغرافي المتميز لتركيا، كما منحها ذات التميز في الموقع القيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية، كما كان لها موقف مهم من الحرب على العراق. كما أنه وعلى مدار التاريخ شكل موقع تركيا

الجغرافي ركيزة لانطلاقتها نحو العالمية، ويمكن إبراز أهمية موقع تركيا من خلال إبراز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وأهمية الخلفية الحضارية لها.

الأهمية الإستراتيجية لتركيا:

1. تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 22 % من مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة "أنقرة"، ويعرف باسم "آسيا الصغرى"، أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.
2. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكممة في منطقة قلب العالم (Heart land) وفق نظرية "هالفورد ماكندر" Halford John Mackinder، الجيوبوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية (Pivotal state) أو حاسمة في المجال الجيوستراتيجي.
3. هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخياً محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضاً، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه حوالي

محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليمياً ودولياً

01 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجه طوله 22 كم وعرضه يتراوح بين 1-6 كم مما يعطيها القدرة على التحكم (To control access) ويتيح لها

التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية⁽¹¹⁾.

في هذا الإطار يمكن تقديم الجنرال المتقاعد من القوات المسلحة وأهم شخصية جيوبوليتيكية في تركيا "سوات إلهان Suat ILHAN"، الذي استخدمت كتبه كمراجع علمية في مختلف المدارس العسكرية بالإضافة إلى تدريسه في الأكاديميات العسكرية. وعلى غرار كونه أول من أسس ودرّس مادة الجيوبوليتيك في الأكاديمية العسكرية إلا أن كتابات "إلهان" كشفت عن التموقع الكبير للحتمية الجغرافية في قلب الخطاب الجيوبوليتيكي التركي.

في كتابه "الحساسية الجيوبوليتيكية Jeopolitik Duyarlılık" كتب إلهان: "تركيا هي الدولة المحور الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم والمتكونة من أوروبا، آسيا وإفريقيا أو جزيرة العالم بالمعنى الجيوبوليتيكي. تركيا هي المفتاح والقفل لهذا المحور، فلطالما لعبت جغرافية تركيا وبشكل فعال دورها كمفتاح وقفل، لأنه ولفترة طويلة كانت فقط جزيرة العالم القطعة الأرضية الوحيدة على الكوكب، وجميع الحضارات والأديان الأساسية المشهورة تطورت حول نقطة تقاطع هذه القارات الثلاث بسبب موقعها الجغرافي"⁽¹²⁾.

وقد أعطت التحديات التي فرضتها التحولات في الحقبة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ضرورة ملحة وربما أيضاً مربكة من أجل إعادة تعريف مكانة تركيا الجديدة هذه المكانة التي تركز على أساسين: "أساس فكري وأساس جغرافي، من الناحية الجغرافية نجد أن تركيا، تحتل موقعا فريدا، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة. وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة. فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر"⁽¹³⁾.

ولا تزال الإستراتيجية الدولية تحتفظ بالأهمية القصوى لما يمثله الموقع الجغرافي لوحدها الدولية المختلفة. حيث يؤثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما، دون توافر المحددات الأخرى، فنجد أن أهم ما يميز موقع تركيا الجيوسياسي هو وجود "قوة كامنة تؤهلها لأن تصبح منطقة جذب لعدد من المشروعات التعاونية، والقدرة على تحويل هذه القوة الكامنة إلى تأثير إقليمي وعالمي. وهذا مرهون بتوظيف الوضعية الجيوبوليتيكية توظيفا عقلانيا في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والعلاقات الأمنية"⁽¹⁴⁾.

وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، وهي هضبة عالية لها حدود طبيعية، البحار من الشمال، الغرب والجنوب، وسلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية، وقد كان لهذه الهضبة تاريخاً مؤثراً في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزء منها، واتجاه الإمبراطوريات المجاورة التي كانت تنشئ التوسع والمجد.

وقد منحها موقعها المتميز والحيوي فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي والتأثير فيها، فبإشرافها على مضيق البوسفور والدردنيل، فهي تسيطر على الممر الملاحي الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا، وروسيا نحو الموانئ العالمية، وهو الأمر الذي يجعلها مع قناة السويس وباب المندب، جزء مهما في الواجهة الإستراتيجية لحلف الناتو.

ولقد استدرك المنظرون وخبراء الإستراتيجية العالمية هذه الأهمية، وأخذوا ينظرون إلى تركيا بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولاً، ومجاورتها لإتحاد السوفييتي (سابقاً) وجمهوريات آسيا والقوقاز (حالياً)، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية

الإستراتيجية، كما أخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا كونها تعد نقطة انطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية، تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضائق (البوسفور والدردنيل) وإطلاقاتها البحرية المتعددة، ولكونها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب، بعدما كانت تمثل حاجزا ضد أي انتشار محتمل للقوة الشيوعية...

كما أعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية لاستغلاله لصالح تأدية تركيا دوراً إقليمياً رائداً في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيوسياسية وجيوستراتيجية لتحقيق انفتاح إقليمي، وقد تعززت هذه المزايا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقربها من أهم مصادر الطاقة في العالم، أي الشرق الأوسط وحوض قزوين، وإدراك أهميتها بالنسبة للهندسة الأمنية لأوروبا والغرب عموماً بعد الحرب الباردة.⁽¹⁵⁾

1.2. الموارد الطبيعية:

يعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير ووجودها في موقع جغرافي متميز واستراتيجي، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى (الإمكانات الاقتصادية والبشرية والعسكرية)، عاملاً كافياً لقوة الدولة ويمكنها من القيام بدور فاعل في النسق الدولي. كما أن "توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية"⁽¹⁶⁾.

وبخصوص تركيا فإنها تعدّ "بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وجسراً للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان، أذربيجان، جورجيا، والعراق إلى

أوروبا)، حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو، تبليسي، جيهان) لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها، وخاصة مع تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه، ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسلمية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول، حيث تؤثر المساحة الشاسعة، وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي"⁽¹⁷⁾.

1.3. الموارد المائية:

تعتبر المياه أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك لما تمتلكه الدولة من قوة عند توفرها على منابع الأنهار بالإضافة إلى شاطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على مضائق إقليمية ودولية. وكل هذه العناصر توفر للدولة قوة تجعلها تبني سياسة خارجية مميزة وفاعلة.

أهمية المياه في الصراعات الدولية :

إذا كان أهم ما ميز القرن العشرين هو أنه قرن الصراع على الطاقة ومصادرها، فإن بدايات هذا القرن حملت تحولاً كبيراً في تحويل وجهة الدول إلى الاهتمام البالغ بقضية المياه وتأمين حاجات الشعوب والأفراد منها، جعلت من موضوع المياه يتحول إلى قضية ساخنة ومركزية في برامج التنمية ومجالات السياسات الدولية، وإلى ذلك ستصبح من أبرز أسباب الصراعات الإقليمية كما هي في الشرق الأوسط. حيث حظي باهتمام عالمي ونقاش جماهيري واسع في العقود الأخيرة. وليس ذلك بمستغرب فقد شكلت المياه محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ وفي كل منطقة من مناطق العالم، كما كانت في قلب التفاعلات الحضارية

والصراعات والتدخلات الخارجية. ومثلت مسألة حيازة الموارد المائية والحفاظ عليها والتحكم فيها تحدياً للشعوب والأمم منذ القدم، ففي مصر القديمة بنى الملك الفرعوني "أمنحوتب الثالث Amenhotep III" أول سد لتخزين المياه في التاريخ، كما بنى اليمينيون سد مأرب في القرن الثامن قبل الميلاد، ولا تزال المنشآت المائية التي بنيت منذ آلاف السنين قائمة ومنتشرة في أرجاء العالم.

وما زالت المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط حيث يقول الخبير الأمريكي "توماس ناف Tomas NAFF": "إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وتمتد لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري".

إذ أنه "يُنظر إلى الأمن المائي باعتباره الجزء الحيوي المكمل للأمن الغذائي فهو في المفهوم المجتمعي الإستراتيجي للأمن القومي لأي دولة، فعلى امتداد مراحل التاريخ دفعت الحاجة للمياه إلى قيام المجتمعات البشرية (الأمم) باستخدام شتى الوسائل المتاحة لديها بهدف تأمين قدر كاف من المياه لتقابل به احتياجاتها المائية المتزايدة والمستمرة، واستخدمت بعض الأمم القوة في فرض ظروف تتلاءم ورغباتها في تأمين المياه". كما لعبت القضايا المرتبطة بالماء بشكل مباشر حيناً وغير مباشر أحياناً أخرى دوراً في تغذية عدد من الحروب. مردّها غالباً الاختلافات والصراعات الناجمة عن وجود منبع الأنهار في دولة بينما مصبها في دول أخرى.

ويستند مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق على أساس جوهرى هو "الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كمّاً ونوعاً مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية

موارد المياه الحالية ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. وهذا المفهوم يربط بين الأمن المائي وبين ندرة المياه"⁽¹⁸⁾.

في هذا السياق، وعلى نحو استثنائي أيضاً فإن تركيا تمثل "البلد الوحيد الذي يجمع بين القوة العسكرية والوفرة المائية مما نتج عنه هيمنة كاملة على مياه دجلة والفرات. ترجمت هذه الهيمنة من قبلها في إنشاء السدود وإقامة المشروعات والإضرار بمصالح سوريا والعراق المشاركين لها في حوض نهري دجلة والفرات، كما استخدمت تركيا ورقة المياه للسيطرة والضغط على جيرانها بطريقة مماثلة لما قامت به الولايات المتحدة عندما استغلت مياه النيل للضغط على مصر إبان إنشاء السد العالي وذلك من خلال تمويلها لعدة مشاريع في إثيوبيا"⁽¹⁹⁾.

وعلى هذا الأساس مثلت قضية المياه ولا تزال أهم مصادر التوتر بين تركيا ودول جوارها العربي، ويرتبط الأمر في الأصل بطموحات تركيا المستقبلية بالنسبة لثروتها المائية التي تعتبرها السلعة الإستراتيجية البديلة أو المساوية لسلعة النفط في القرن الجديد. ولتركيا مشاريع ضخمة في هذا المجال لاستثمار مياهها، من أهمها "مشروع أنابيب السلام (مياه السلام) الذي طرحه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" في المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة "جورج تاون" الأمريكية في جوان 1987، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيجا". ورغم أن موقف تركيا من مسألة المياه هذه لا يزال موقع جدل دولي حيث تتعدد النظريات حول علاقة المياه بمنايها ومصاها والدول التي تمر بها، فإن الأمر يبقى مسألة إستراتيجية تتحكم في العديد من خيارات وتوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه جيرانها"⁽²⁰⁾.

ولأن تركيا تعتبر من أغنى الدول بالموارد المائية، فقد وظفت استغلال هذه الموارد المائية في توجيه

مصالحها في المنطقة.

ب. استخدام الموارد المائية كورقة ابتزاز ضد دول الجوار النفطية وخاصة العراق، لتحقيق هدفها الاستراتيجي المعلن في معادلة المياه-النفط. فضلاً عن الحصول على النفط الخليجي، مستغلة بذلك قلة الموارد المائية في تلك الدول.

ج. رغبة تركيا بأن تصبح قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وكذلك لإنعاش اقتصادها المتدهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبذلك السياسة المائية تحسن الاقتصاد التركي بعد إقامة مشروعات التعاون الإقليمي⁽²¹⁾.

ويتضح مما تقدم أن تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على العراق وسوريا لضما حصولها على النفط باستمرار، ومعادلة النفط بالمياه، وهذا ما أكدته "جاهد كايمة" وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي في حديثه لمجلة "يانكي" الأسبوعية في عددها 3-9 جوان 1974 بقوله: "نحن نستطيع الحصول على النفط من أي مكان، بينما لا نستطيع تأمين المياه من أي جانب"، وفي هذا المعنى قال "أوزال": "الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها، لأننا لسنا بلداً نفطياً بالرغم من أن لدينا القليل من النفط وشيئاً من الغاز وذلك لا بد من أن نعمل بجهد لدعم اقتصادنا"، كما يؤكد هذه الحقيقة "جنكيز ألتن قايا" وزير الأشغال العامة والإسكان قائلاً: "لا مانع لدينا من مبادلة النفط بالمياه مع جيراننا"، وفي هذا المعنى نفسه قال "قايلان ديرجي" مدير مشروع جنوب شرق الأناضول: "مثلما أن لديكم سلاحاً قوياً هو النفط فإننا أيضاً نملك سلاح الماء"⁽²²⁾.

2. المحددات البشرية:

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصراً مهماً لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب، كما

السياسة الخارجية التركية، عندما استخدمتها كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها. وهذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات، وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافاً للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946، إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول.

ويستمر تصنيف تركيا في الموارد المائية لهري دجلة والفرات بوصفه من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كل من سوريا والعراق، ولا زالت تركيا تصرح بين الحين والآخر بأن هذين النهرين هما نهران تركيان. ف رئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد "سليمان ديميرل" صرح في ماي 1990: "إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهر دجلة والفرات أي مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أن نهر دجلة والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي".

هذا التصريح أكد على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتها خاصة فيما تعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني (PKK) المتمرد. وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية.

يمكن حصر أهداف هذا التسييس في النقاط

التالية:

أ. استخدام المياه كورقة ضغط ضد سوريا ما يفضي إلى إضعافها واستجابتها للمطالب التركية والتي ترمي إلى خلق محور استراتيجي واقتصادي شرق أوسطي، وبما يتلاءم مع

على هذه العملية⁽²⁵⁾.

3.1. نظرية صنع القرار:

ولعل أهم إسهام في هذا المجال تلك الجهود التي بذلت في تطوير ما سمي بنظرية "صنع القرار" في السياسة الخارجية، والتي تعتبر من النظريات الجزئية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة في صنع القرار. وهذا يمثل في الحقيقة تحولا في دراسة العلاقات الدولية، فبعد أن كانت تُدرس على أساس الدول أصبحت تدرس على أساس تشخيص الدول أي دراسة الدول من خلال أشخاص معينين، واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي⁽²⁶⁾. ولذا يعتبر أصحاب هذه النظرية "أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدول، أو بالأحرى صناع القرار؟ ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين؟ إنها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد بوصفهم صناع قرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى⁽²⁷⁾". وهو ما يتيح "إمكانية تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية، وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة، كالذواضع والمشاعر والتصورات، وأيضا باعتبار هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني⁽²⁸⁾".

ولهذا لا يزال توجه علماء التخصص والبحث في العلاقات الدولية مستقرا على أن المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية تظل من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، حيث غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعي القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو

يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين، إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا، فهناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي. فالكيان الإسرائيلي يملك جيشا يمثل حوالي 10 % من مجموع سكانها، كما أن عدد سكان إسرائيل اقل بكثير من الهند، ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذلك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي⁽²³⁾.

بالنسبة للجانب الديمغرافي في الدولة التركية، يمكن القول أن الشعب التركي يشكل "كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بدناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا بـ"القارة العجوز"، كما ويشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لاسيما في "العالم التركي" الذي يضم حوالي 200 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا⁽²⁴⁾.

3. المحددات الشخصية:

وهو المقرب الذي ينطلق ويركز على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه الزعماء أو القادة في تحديد وتوجيه سياسات دولهم الخارجية، وصناعات القرارات المتعلقة بهذا المجال الحيوي والسيادي للدول. "ويعتبر أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار. وتكمن أهمية ذلك في أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون

مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية. ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي.

وفي مستوى أكثر تعميماً، يقصد بها أيضاً الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية. كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي.

فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية، وأبرز مثال في هذا الصدد، ما تميز بها تيار الرؤساء القوميين العرب كجمال عبد الناصر، الذي كان متمسكاً متأثراً بالصفات القومية العربية، وداعماً للحركات العربية التحررية. كذلك يتجلى ذلك في جهود السياسيين الأتراك الذين يسعون إلى احتواء الجمهوريات التركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استعادة للامتداد العرقي والتاريخي للأتراك في هذه المنطقة⁽²⁹⁾.

وبحكم امتداد الدولة العثمانية الذي يشمل 3 قارات، "تتنوع أعراق تركيا بين الأتراك الذين يشكلون نحو 70 % من السكان، والأكراد الذين يشكلون نحو 20 % من السكان، والأرمن والتركمان والأشوريين واليونانيين والألبانيين والبوسنيين والبلغار والجورجيين والشركس والشيشان والعرب وغيرهم من الأعراق. ومع أن لكل مدينة تركية وإثنية أو عرق هوية خاصة بها، إلا أن الجميع في النهاية أتراك. لكن الأتراك عندما يتحدثون عن أنفسهم لا يقولون إنهم أتراك بل "أهل الأناضول" أو "الأناضوليين". فالأناضول هي شبه الجزيرة الجبلية بغرب آسيا التي تشكل معظم أراضي الدولة

التركية وتسمى "آسيا الصغرى"، وهي المركز الذي هاجر إليه الأتراك الأوائل وكونوا دولتهم"⁽³⁰⁾.

3. دور القوى المجتمعية وتأثيرها المتزايد في صنع السياسة الخارجية

ويقصد به "موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف معين، وقد استعمل "غابريال الموند Gabriel ALMOND" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات"⁽³¹⁾. ولعل هذا أكثر تحققاً في نموذج الديمقراطية الغربية المعاصرة، إذ تتميز المجتمعات الغربية بدور فعال للرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، وهو الأمر الذي يوشك أن يكون غائبا في الأنظمة السلطوية، إذ لا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، ويبقى محدود الحضور في مشهد صناعة وتوجيه السياسة الخارجية مقارنة بقضايا السياسة الداخلية، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات. ما يجعل الرأي العام يفتقر للمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالشؤون الخارجية، وهذا من شأنه أن يخفف الضغوط على صانعي القرار فيما يتعلق صناعة القرار الخارجي.

وهذا ما تؤكدته المدرسة الواقعية التي ترجع ذلك إلى كون "الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد، وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة الخارجية، ويؤثر صانع القرار على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على الأول، فالرأي العام يلتفت حول صانع القرار (الرئيس) خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق. وتأثير الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية مرتبط بالعوامل المؤثرة في توجيه الرأي العام في حد ذاته وأهم هذه العوامل وسائل الإعلام ودور الأحزاب كجماعات المصالح ووسائل الإعلام. إذن تأثير الرأي العام في تحديد توجه السياسة الخارجية هو

4. المحددات السياسية:

تتمثل أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية. "فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية. أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية. لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتنافس على مجالات حيوية للنفوذ، وتعتمد لتحقيق ذلك على القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، وأبرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق"⁽³⁵⁾.

وعلى الصعيد التركي، فإن التحولات المفصلية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وسقوط أدبيات هذه المرحلة التي تميزت بأدوار خاصة ومعينة للخارجية التركية، نقول هذه التحولات قد شكلت مناخاً مناسباً "من أجل تطوير سانحة خارجية متعددة البدائل، وأخذت مشاريع التعاون المشتركة تتحول إلى وسائل فاعلة في العلاقات الدولية، إذ قلّت بشكل ملحوظ أهمية التحالفات والتكتلات العسكرية كعنصر مميز ومتحكم في العلاقات الدولية كما كانت من قبل - وفي هذا المناخ الجديد، أعادت تركيا تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى، على نحو يحمل الكثير من البدائل ويصفها بالمرونة ويستهدف محاور عدة، إذ اتبعت سياسة خارجية واقعية خالية من الأحكام المسبقة والهواجس، وقائمة على أساس تبادل المصالح، واحترام وحدة وسيادة أراضيها، وأيضاً احترام وحدة وسيادة أراضي الدول الأخرى". وفي ذات السياق ترتب عن الأمر مساعي جديدة للحكومة التركية في سبيل تحديد أولويات السياسة الخارجية لتركيا، بما يستجيب ويتلاءم مع مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، بهدف خلق آليات توازن جديد فيما بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية التركية.

وقد استهدفت الحكومة التركية في هذا الصدد،

محصلة تعبئة الرأي العام من طرف وسائل الإعلام وغيرها. ولا يخفى أن وسائل الإعلام قد تكون مؤيدة للنظام وبالتالي تقوم بتعبئة الرأي العام لإعطاء الشرعية لمواقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية"⁽³²⁾.

أما بخصوص قوى المجتمع المدني ف"تعد تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة، غير أن المنظمات الأهلية مازالت تصطدم في حركتها بنواظم الفكر الكمالي الذي أرسى تقاليد قاسية في الدستور والقوانين والأعراف أيضاً تحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان"⁽³³⁾.

والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومندوبيات. وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية. ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دوراً يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية، كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد باسمها. أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحاً ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان. ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.

"فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدوداً بسبب تغير الائتلافات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن رئيس الوزراء دوماً يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده، وأبرز مثال على ذلك، الأحزاب العلمانية في قيادتها للحكومات التركية كانت تتجه في سياساتها الخارجية نحو الغرب وتضمّر العداء للعرب. عكس الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية فإنها كانت تنتهج سياسات متوازنة وتعاونية مع العرب"⁽³⁴⁾.

مواءمة السياسة الخارجية لتركيا مع الظروف الراهنة الإقليمية والدولية التي تستند على ديناميات جديدة، وفق منظور طويل الأجل. تجاوزت بذلك الحكومة "منطق احتكار البيروقراطية الإدارية تدير ملف الخارجية، وانفتحت على الدبلوماسية الموازية من خلال إسهامات البرلمان وقطاعات المجتمع المختلفة في اتخاذ هذا النوع من القرارات، واعتبرت أن هذا النوع من الدبلوماسية، بالإضافة إلى الدبلوماسية الرسمية، يزيد من قوة تركيا وفعاليتها في السياسة الخارجية".

ولعل من أبرز معالم هذا التوجه الجديد أيضاً في المواءمة والتكيف مع مستجدات الراهن الدولي والإقليمي: "القيام بجهود إستراتيجية في العلاقات الدولية وتحليل السيناريوهات، وعمل الإسقاطات المستقبلية، أمر الغ الأهمية في تطوير أدوات السياسة الخارجية، ولهذا وضعت الحكومة التركية مهمة التعاون مع الجهات الناشطة في مجال السياسة الخارجية داخل المؤسسات العامة، مثل المراكز البحثية ومعاهد السياسة الخارجية وأقسام العلاقات الدولية بالجامعات، في رأس جدول أولوياتها"⁽³⁶⁾.

وعلى نحو ما أشرنا إليه سابقاً من الصلات الواقعة بين مجالي كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يتبين بوضوح حقيقة الدور الفاعل الذي يلعبه الاستقرار السياسي في دعم وبلورة السياسة الخارجية للدولة، "بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما أن هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها. وحالة الجزائر في فترة التسعينيات اصدق مثال على ذلك، فعدم الاستقرار في الجزائر، حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات ولأزالت أثاره باقية إلى حد الآن".

حيث نجد أنّ حزب العدالة والتنمية، وعلى إثر النجاحات التي حققها على المستوى الداخلي، قد اختار

التطلع إلى استثمار ذلك التفوق وتوظيفه أحسن توظيف على الصعيد الخارجي، مما يؤكد يقينا، الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية. "التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية الدكتور أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي" وهي:

1. التوازن السليم بين الحرية والأمن، فأى دولة لا تحقق ذلك فسوف تكون عاجزة عن التأثير في محيطها الخارجي بلا شك.
2. تصفير المشكلات مع دول الجوار بما يخدم مصلحة واستقرار تركيا وجيرانها في إطار احترام سيادة وأراضي الجميع.
3. التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، فهي دولة محورية وتنظر إلى نفسها على أن أمنها يبدأ خارج حدودها.
4. السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، غير المرتبطة بأطراف أو تحالفات في الشرق أو الغرب بل تصنع العلاقات مع الجميع وتستثمر في تناقضات الجميع.
5. الدبلوماسية المتناغمة النشطة التي يشكل حضورها الدائم في المحافل الدولية والإقليمية، استجابة تركيا لتحديات محيطها الإقليمي والدولي.
6. أسلوب دبلوماسي جديد وهو ما يجعل منها أن لا تكون "بلداً جسراً" يصل بين الأطراف كما يراها الشرق والغرب اليوم، وإنما "بلداً مركزياً" قادرة على إنتاج الحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.

هذه أهم ما استندت إليه السياسة الخارجية التركية منذ فاز حزب العدالة والتنمية لأول

مرة بالانتخابات البرلمانية التركية والتي لم تكن حبيسة أطرها النظرية وإنما وجدت مجالها للتطبيق⁽³⁷⁾، وهو ما سيتم تناوله تفصيلاً في القسم الثاني من هذه الدراسة..

هذا وتقوم رؤية استعادة تركيا وإحياء دورها على "ثلاثة مرتكزات أساسية: الأول، تعزيز الديمقراطية في الداخل "لأنها تعد القيمة الأكثر أهمية في العصر الحديث في تركيا، ونحن بحاجة الآن لحمايتها"، والثاني، الاقتصاد الديناميكي، إذ "إنّ تعزيز الديمقراطية لن يكون ممكناً إذا لم تنعكس التنمية الاقتصادية على المجتمع من خلال العدالة في توزيع الدخل". والثالث، الدبلوماسية النشطة، التي اعتبرها "دبلوماسية مرموقة تنطوي على الهيبة والاحترام، فحين يأفل نشاطنا فسوف نُضَيِّع هذه الهيبة... فالدول التي تتبنى موقفاً وتوجهاً ساكناً في ظل الظروف الدينامية النشطة سوف تصبح ضحايا. وبالمقابل، فإن المجتمعات ذات التجديد والإحياء تظهر قدرة على إدارة هذه العمليات وتقدم عالماً أفضل لبلدانها وللأجيال القادمة. وتعتبر تركيا جغرافيتها وخلفيتها التاريخية والعامل الإنساني الديناميكي من هذه الدول التي لديها القدرة على تأدية دور رئيس في جميع هذه العمليات"⁽³⁸⁾. وفي ظل مواجهة وتحدي هذه التطورات الإقليمية والدولية التي حملت تهديداً حقيقياً لكل دول المنطقة، يبدو اعتزاز الأتراك واعتدادهم بذواتهم وهويتهم وحضارتهم حاضراً بقوة، إذ "ينظر الأتراك للتاريخ طويلاً، ويعطون اهتماماً خاصاً للطريقة الاستثنائية التي تطوروا بها كأمة وكدولة. ويقول المفكر التركي شريف ماردين لـ "الشرق الأوسط" في هذا الصدد: "عندما يفكر المرء في كل الظواهر في تركيا.. عليه أن يفكر في ماضٍ صاغ خصوصية تركيا، وجعلها استثناءً عما حولها". فمثلاً مفهوم الدولة كان حاضراً لدى العثمانيين منذ القرن 13 إذ أن أنها سميت "دولة عالية عثمانية"، أما شعارها فكان "دولة أبد مدت" أي "الدولة الأبدية". وبالتالي إذ يشعر الأتراك بخطر على مصالحهم لا يشعرون بخطر على وجودهم. فتاريخهم يحمهم"⁽³⁹⁾.

وتعزز يوماً عن يوم الاعتقاد العام السائد من

أن تركيا إذا ما فشلت في الاحتفاظ بنشاطها "فسوف تخاطر بالخروج من التاريخ وتكون ضحية له. وعلى الرغم من أنّ المرتكزين الأولين يؤكدان على أولوية الداخل التركي في المرحلة المقبلة، فإنه شدّد في هذه المقاربة على "الدبلوماسية النشطة" التي تعدّ سمة لا تنفك عن حزب العدالة والتنمية منذ نشأته. لذلك، فهو يؤكد أنّ هذا النشاط سوف يستمر، ولكن من دون أن يقصره على الجوار الإقليمي، بل تجاوزه إلى مجالٍ أوسع وهو البعد الإنساني بنطاقه الدولي الواسع"⁽⁴⁰⁾.

5. المحددات العسكرية

على الرغم مما يشاع عادة عن تراجع احتكام القوى الدولية المختلفة للسلاح والعنف في تسوية خلافاتها مع غيرها من القوى والدول، مقارنة بالعقود الماضية إلا أن العامل العسكري لا يزال في حقيقة الأمر يحتفظ بكونه "المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية. فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، كل هذا يعطي للدولة وزناً وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق التهريب أو شن الحروب"⁽⁴¹⁾.

هذا وتحوز تركيا على "ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من أقوى الجيوش حجماً وكفاءة، وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ 1.206.700 جندي منهم 639 ألف من القوات العاملة و387 ألف في الاحتياطي و180 ألف من القوات شبه عسكرية (درك وحرس وطني) و30 ألف جندي في قبرص الشمالية، واكتسبت تركيا هذه القوة العسكرية المميزة إثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات الأمريكية وإسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط. وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب، فانضمت إلى

الحلف الأطلسي، والذي أصبحت أحد أهم أركانه" (42).

إذ أنّ الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا يمنحها "إمكانات إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية، والزراعية منها، والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية" (43). فمن الناحية العسكرية الميدانية، تسعى تركيا منذ فترة لإعادة بعث وترتيب وضعها الإقليمي في المنطقة "وذلك لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أتاح لها وضعها الجغرافي أن تقوم بإنشاء القواعد العسكرية ونشر القوات. ومما ساعد في ذلك توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشاركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الالكترونية، ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الآتي:

1. مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.
2. مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، والذخائر، والمعدات الالكترونية.
3. مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية" (44).

وبناء على ذلك يمكن القول "إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب، إن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه

القرارات من توجهات وتطبيقات، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية" (45). وتأتي الحالة التركية كأحد أقوى الأدلة والشواهد على ذلك.

وقد بدأ ذلك باكراً بالنسبة لتركيا، والتي منذ أن حسمت توجهها السياسي نحو الغرب، "عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحديث معداتها الحربية، لكي تكون في مستوى القدرات العسكرية، التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو، ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع، تتعلق بانشغالها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الإتحاد السوفيتي (سابقاً) ورغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية كحارس للجناح الجنوبي للناتو، بالإضافة إلى تقوية موقفها تجاه دول المنطقة (اليونان، العراق وسوريا... إلخ)، كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى، وما لتدعيم قوتها العسكرية من ضرورة في تحقيق هذا الطموح" (46).

6. المقدرات الاقتصادية:

يسود في أدبيات مختلف المتابعين لحصيلة تواجد حزب العدالة والتنمية في الحكم لفترات انتخابية متتالية، شبه إجماع حتى من ألد الخصوم السياسيين للحزب، أن هذا الأخير حقق في بضع سنوات ما يشبه المعجزة الاقتصادية، "والتي تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من 70 % قبل تولي العدالة والتنمية الحكم إلى أقل من 10 % حالياً رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع معدل دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي قارب الـ 07 % سنوياً. الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المكانة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوروبا" (47).

"وبلغ الدخل القومي الإجمالي 410 بليون دولار، وساهمت في التجارة العالمية بـ 66 مليار دولار، كما أنه

والقوقاز⁽⁵¹⁾. حيث اعتبر ذلك لدى بعض المعارضين لتوجهات العدالة والتنمية، بمثابة نكوص عن مبادئ العلمانية، وإخلال بخيارات تركيا التاريخية.

وليس هذا في الحقيقة بالأمر المستجد، فكثيراً ما اعتبرت مسألة الهوية أهم موضوع في سجلات الفكر والرأي المحتدمة بين النخب في المجتمع التركي "خاصة بعد عودة التيار الإسلامي إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينات القرن الماضي، وكان للصراع بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية (الجيش) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية. فالعلمانيون ومنذ تأسيس الجمهورية التركية 1923 أبحروا بتركيا إلى الشاطئ الأوروبي والغربي على العموم مبتعدين بها عن المرفأ الشرقي الإسلامي على وجه الخصوص الذي رست فيه أكثر من أربعة قرون"⁽⁵²⁾.

واشتد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في منتصف التسعينات عندما أعلن "نجم الدين أربكان" زعيم التيار الإسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997، أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، ووعد بتحسين العلاقات مع كل من إيران خاصة بعد عودة التيار الإسلامي وسوريا وليبيا، وأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي-الإسرائيلي، وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا. وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية-البريطانية-الفرنسية في شمال العراق، معتبراً أنها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.

وعلى هذا فإنه ومع بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، "تبدو تركيا تتحلل من كثير من الموارث، التي كانت ثمناً تُعين عليها دفعه للوصول إلى حالة الاستقرار السياسي التي تعرفها اليوم، أصبح يحكم البلاد حزب واحد يمضي لتنفيذ مشروع واقعي للدولة والمجتمع والسياسة، ويجتهد في الإنصات

يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط. حيث بلغ الناتج القومي عام 2008، 750 مليار دولار كما واستمر انخفاض معدل التضخم، وقابلها زيادة متسارعة في حجم الاستثمارات، وبفضل هذه المكانة الاقتصادية التي بلغتها انتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول"⁽⁴⁸⁾.

ولعل من أبرز سمات هذا الاقتصاد هو تدخل الدولة في حيثياته "بكيفية مستمرة ولكن مضطربة، ويحقق ذلك لها إمكانية ضبط التغيرات المجتمعية والتداعيات السياسية المتأنية عن التحولات الاقتصادية، غير أنه يلقي عليها أعباء إجراء تغييرات جوهرية في الهيكلية الاقتصادية، انسجاماً مع طموح الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة اقتصادياً بالاعتماد على علاقاتها مع الغرب والمعونات والتمويل الخارجي"⁽⁴⁹⁾.

كما أن تركيا تهدف إلى الحصول "على ما يمكن تسميته "الربع الاقتصادي للموقف السياسي"، فهي تسلك مسالك سياسية ترضاهم الولايات المتحدة ودول أوروبا وتطلب مقابلها مساعدات مالية واقتصادية وتقنية، فضلاً عن الربع المتأني من "الربع الاستراتيجي"، ويستمد الاقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية، كونها معبراً أو جسراً بين أسواق مناطق متعددة، من الصين إلى أوروبا ومن روسيا إلى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي الذي صنف من قبل وزارة التجارة الأمريكية والبنك الدولي كأحد الأسواق التسعة الواعدة في العالم"⁽⁵⁰⁾.

7. هوية النخب السياسية الحاكمة:

تعتبر من أبرز محددات السياسة الخارجية التركية، ولكن في الوقت ذاته من محددات الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية لتركيا، "واتضح ذلك بشكل لا يمكن الشك فيه بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليته الحكم، إذ تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى

للمطالب الحقيقية والملحة للملايين من أبناء هذا الوطن، ويحقق نجاحات اقتصادية وسياسية كبيرة دون وصفها بالتحويلات الجذرية مثلما دأب الآخرون على الإدعاء".

بالنسبة للكثيرين من نخبة البلاد العلمانية تكمن المشكلة أو المأساة في أن "حزباً يمينياً محافظاً أصبح يتبنى ويعمل من أجل انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، الهدف الذي وضعته النخبة العلمانية للبلاد. ويقر الأوروبيون أن ما حققه على هذا الصعيد في عامين يماثل ما حققته تركيا قبله على مدى عشرين عاماً، ويتقدمون للتفاوض معه على انضمامها. يمثل الأمر انقلاباً في السياسة التركية وأحد أكبر المآزق التي تعيشها، حين أصبح التحديث الحقيقي يجري على يد قوى سياسية واجتماعية محافظة، تم وصمها من قبل في خانة رفض الجمهورية ورفض وجهتها الغربية.. إن نجاح حزب العدالة والتنمية في مشروعه وفي تحقيق الإنجازات خلال توليه السلطة سيمثل ولا شك ضربة موجعة لكل من قوى اليسار الموغل في علمانيته، والقوى اليمينية الموغلة في قوميتها"⁽⁵³⁾.

المبحث الثاني:

أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة

تبلورت السياسة التركية الجديدة بوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا وإصرار زعيمه السيد "رجب طيب أردوغان" على تفعيل الدور التركي والعودة بتركيا إلى الساحة الدولية من خلال سياسة حكيمة ارتكزت وفقاً لستة مبادئ هندسها وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أغلو، هذه المبادئ هي:

1. مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:

وذلك من خلال اقتناع داود أغلو على أنه ما لم تحصل دولة من الدول على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تحقق عندما يوفر الأمن لشعوبها وتحرمها في المقابل من

الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الإضراب المخيف، خاصة بعد التحويلات التي شهدتها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويقول أحمد داود أغلو في هذا الصدد: "إن 11 سبتمبر دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد الحرب الباردة نظاماً عالمياً جديداً مستنداً إلى المفهوم الأمني".

2. مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار:

وذلك من خلال العمل على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع حرب بين الدولتين عام 1998، كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا، وبالتالي إخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء.

3. مبدأ الدولة الفاعلة:

يقوم هذا المبدأ على أساس "لعب تركيا دور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان لنجاح التأثير التركي في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو في فترة التسعينات من القرن الماضي دافعاً مشجعاً لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدول الجوار، وذلك من خلال مبادرات وساطة وإصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، كذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص أزمة النووي الإيراني، بالإضافة إلى محاولاتها للتوصل إلى حل توافقي بين الفرقاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في 2010"⁽⁵⁴⁾.

وفي مراجعة لما يطلق عليه استراتيجية "الجيوبوليتيك الدفاعي كاستراتيجية خطابية دفاعية مؤطرة لموقع تركيا في النظام الدولي، نجد أن هذا

الجيوبوليتيك قد تميز: "بتضمينه لاستعارتين رئيسيتين هما "الحمائية Protectisim" و "الاستثنائية Exceptionalism"، لتأسيس نظام اجتماعي وسياسي داخليا تكون فيه تركيا محدّدة بالقومية، العلمانية والدولة، وخارجيا التحضير لأرضية أيديولوجية وعملية للفعل الدفاعي.

1. الحمائية:

تشير إلى التركيز على الدولة-الأمة كموضوع مرجعي للجيوبوليتيك وللسياسة الخارجية التركية التي يجب أن ينحصر دورها في تقديم وإعادة إنتاج الدولة الوستفالية على قاعدة الهوية القومية-العلمانية. وهو ما يشير إلى إنتاج وترسيم الحدود لأمة قومية-علمانية، وتقديم نظام إقليمي قائم على الدولة الوستفالية واندماج الدولة التركية ضمن العالم الغربي الحديث.

وفقا لذلك يمكن تقديم الخوف الدائم من التخلي عن وخسارة الإقليم كمكوّن مهم للجيوبوليتيك الدفاعي، كما يعتبر مهما لفهم استمرارية معاهدة سيفر باعتبارها نقطة الانطلاق السياسية والاجتماعية لنموذج السياسة الخارجية التركية. حيث تعتبر هذه الاتفاقية محاولة من طرف الحلفاء لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى تتألف من مواد تسمح بتقسيم معظم أراضي الإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان، كما اعترفت بحق تقرير المصير للشعوب الأرمنية والكردية. لذا فإن اللجوء إلى توظيف مجاز سيفر يذكر الجمهور التركي بالآثار المدمرة للمعاهدة بما يعزز الصدمة.

2. الاستثنائية:

تشير إلى الانتقال من "القلق الإقليمي Territorial Anxiety" والتركيز على دور الحدود في احتواء المجتمع إلى القلق "الجيوبوليتيكي Geopolitical Anxiety" القائم على فكرة موقع تركيا الاستثنائي جغرافيا وحضاريا بل وبكونها محاطة من الجهتين الشرقية والجنوبية بالاضطرابات السياسية وبالأيديولوجيات المتطرفة.

هذه الاستثنائية دفعت بالجيوبوليتيك الحمائي لتقديم مفهومين رئيسيين يعبران عن موقع تركيا الإقليمي والدولي:

المفهوم الأول: الدولة-المركز Central-State:

الذي هيمن على الخطاب الجيوبوليتيكي فترة الحرب الباردة، والمركز في سياقه النصّي على ثلاث بناءات جيوبوليتيكية هي:

- تقديم الاتحاد السوفييتي كطرف آخر ذي طموحات توسّعية.
- التقديم الحضاري للغرب كمهمة وطنية في سياق الهوية الغربية لتركيا، فلكي تصبح تركيا دولة متقدمة وحضارية علميا أن تكون جزءا من أوروبا وأن يصبح المجتمع الأوروبي-الأطلسي حليفا وصديقا محتملا.
- المركزية الجغرافية للأناضول في الرؤية الجيوبوليتيكية للنخبة السياسية التركية وحاجة تركيا الماسة للحماية من أجل البقاء، فموقع تركيا الجغرافي المركزي في خريطة العالم يفرض عليها إيجاد نظام سياسي قوي وبنية مؤسسية تتناسب وموقعها وحضورا قويا للجيش كفاعل متميز ونشط يشكل السياسة المحلية والدولية التركية⁽⁵⁵⁾. فتركيا لها "تركيبها الجغرافية المعقدة والثرية والتي جلبت لها على مرّ التاريخ خيرات وويلات كثيرة. فهي تقع بين آسيا وأوروبا (97 % من أراضيها في آسيا و3 % في أوروبا). في جنوبها العراق وسورية والبحر المتوسط، وفي غربها بحر ايجة واليونان وبلغاريا، وفي شرقها جورجيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان، وفي شمالها البحر الأسود، أي تحدها 8 دول، لكل دولة تأثيرها الاستراتيجي على تركيا بحسب المصالح والعلاقات، كما تحدها 3 بحار، من كل بحريأتي أعداء وأصدقاء"⁽⁵⁶⁾.

ثانيا، الدولة-الجسر Bridge-State:

"ككود جيوبوليتيكي وُظف لتوصيف الجغرافية التركية للفترة اللاحقة لتفكك الاتحاد السوفييتي والذي طرح بدوره مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالهوية والأمن والموقع الجيوبوليتيكي لتركيا في النظام العالمي الجديد. لذلك فإن تعبير الدولة الجسر يكشف ليس فقط عن المحاولة التركية لإقناع القادة الأوروبيين بعد رفضهم لطلب العضوية التركية بأن تركيا يمكن أن تكون رابطاً استراتيجياً بين الشرق والغرب وضامناً للقيم الغربية في المنطقة، ولكن الصعود العلني الفكري لأوراسيا في تركيا والتغيرات الكبرى في التوجهات الجيوبوليتيكية التركية لاحقاً"⁽⁵⁷⁾.

4. مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد

فعلى النقيض من سياسة البعد الواحد التي انتهجتها تركيا لعقود من الزمن، تأتي السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد لتكرس الاعتقاد بأنه في وسع تركيا أن توطد العلاقات مع عدة دول بحيث لا تكون هذه العلاقات على حساب قطع علاقاتها مع أطراف أخرى، وذلك لأن العلاقات مع اللاعبين الدوليين حسب داوود أغلو ليست بديلة عن بعضها البعض. "هذا المبدأ جاء لمحاولة استغلال الساسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي والديني والقيمي والتواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية". كما أن "هذا المبدأ أعتمد بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة المشارب، العلمانية (هوية واحدة وهي الهوية الأوروبية)، الإسلامية والوطنية (الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والتاريخ)"⁽⁵⁸⁾.

ويقول داوود أغلو عن الموقع الجغرافي الذي أكسب تركيا تلك الهوية المتعددة الأبعاد: "تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكاناً فريداً، فاعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوروبا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا

جغرافياً أو ثقافياً بربطها بمنطقة واحدة، وتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذها المباشر".

كما بين رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان البعد الحضاري لتركيا في قوله: "إن اسطنبول ليست مركزاً يجمع قارتين فحسب، إنما هي رمز مركزي يجمع بين الحضارات ويختزلها".

5. مبدأ الدبلوماسية المتناغمة

وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية. واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل العمل الدبلوماسي، والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات.

6. مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي

من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون قادرة على تقديم الأفكار أو لحلول في القضايا الدولية سواء كانت متعلقة بالشرق أو الغرب على السواء وهذا ما أكد داوود أوغلو "حيث قال: ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزء من مقاربة شاملة للسياسة التركية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلاً عالمياً ونحن نقترّب من العام 2023، للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية".

وهذا ما أكد مسعى تواجد البصمة التركية من خلال عضويتها في المنظمات الدولية المختلفة حتى وان كانت متناقضة فيما بينها، لكن تركيا مصرة أن تتواجد فيها جميعاً مما يجعلها حلقة وصل تربط بين هذه المنظمات⁽⁵⁹⁾.

فبالإضافة إلى هذه المبادئ اتجهت تركيا بعد نهاية الحرب الباردة المبدئين التاليين:

1. ملأ الفراغ: وهذا المبدأ يعني أن تركيا بعد

7. المصالح الوطنية التركية في المنطقة باعتبارها سوقاً استهلاكياً كبيراً كما يربطها بالمنطقة تاريخ مشترك ووجود مخزون هائل من الطاقة.
8. التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا⁽⁶⁰⁾.

الدور الإقليمي التركي: آفاق النجاح والاستمرارية

تتضافر مجموعة من الأبعاد لتخلق عوامل القوة في المشروع الإقليمي التركي من عناصر القوة الصلبة المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادس عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي قدرات عسكرية وبشرية ضخمة، وكذلك إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التداول السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية. وفوق عوامل القوة المذكورة تملك تركيا موقعا جغرافيا استثنائيا، إذ تبدو الجغرافيا التركية مثل شريحة أفقية كأنها نزلت من السماء وسط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. وتتحكم جغرافية تركيا العبقورية في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، أي الموصلة بين آسيا وأوروبا بالإضافة إلى إطلالتها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط.

ومع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في العام 2002، تغيرت المعطيات كليا، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيوسياسية (Geopolitical) والجيواستراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط" إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيواستراتيجية التي نشأت

- حسمها في الخيار الغربي سعت إلى أن تجد محيطاً آخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي بحيث سعت إلى تكوي تحالفات مع دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ودول البلقان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك لتعويض الفراغ في أوروبا الشرقية، آسيا ومحيطها العربي في الشرق الأوسط.
2. سياسة المساومة: باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول أن تنتقي الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي، وهذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا والعراق، ومواجهتها فيما يتعلق بالمشكلة الكردية أو حتى مشكلة الإسكندرون والتدخل التركي في شمال العراق.
- وإذا أردنا رصد الأسباب التي كانت وراء التحول في السياسة الخارجية التركية الجديدة نجد:
1. الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي بـ"النظام الإقليمي العربي" بسبب تصاعد التحدي الكردي من جهة وتصاعد التحدي الإيراني من جهة أخرى.
2. تعثر الدور الأمريكي في المنطقة.
3. تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
4. تمتد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه.
5. أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية.
6. الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائع عربية واسعة.

بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني".

ونجح الحزب ولاسيما الثلاثي (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة (Soft power) وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة والعالم، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي" و"دبلوماسية تصفير النزاعات" بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

فالحاجة إلى تركيا على الصعيد الدولي أصبحت ضرورة للغاية حاسمة في مسائل:

1. الديمقراطية والإسلامي في نموذجها السياسي.
2. الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.
3. تعايش الحضارات والأديان في نموذجها الثقافي.
4. الطاقة (ملتقى شبكات النفط والغاز) في نموذجها في استغلال الموقع الجغرافي.
5. السلام والاستقرار والأمن الإقليمي في نموذجها الديبلوماسية.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص 7-8.

² المرجع نفسه، ص 137.

³ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص 20.

العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017) ص 19.

⁴ محمد غسان الشبوط، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي

[http://democraticac.de/?p=44244]، (06 مارس 2017).

⁵ المرجع نفسه، بتصرف.

⁶ محسن محمد صالح، المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن 1948 - 1998م،

[http://islamport.com/w/amm/Web/135/2924.htm#]، (2013/05/16).

⁷ محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج

(الكويت: منشورات عالم المعرفة، 1992)، ص 205.

⁸ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 137.

⁹ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه

العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق

ذكره، ص 19.

¹⁰ محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق

العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، المركز

الديمقراطي العربي، 2016/12/21، شوهد في: 2018/04/28،

في: [http://democraticac.de/?p=41433]..

¹¹ علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل

ورهانات المستقبل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة

الأولى، 2010)، ص 17-18.

¹² أمينة مصطفى دلة، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية

الجغرافية وسؤال الهوية، دراسات إستراتيجية عدد 28 ديسمبر

2016، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات)، ص 3-4.

¹³ أحمد داود أوغلو ترجمة فاطمة إبراهيم المنوفي، معالم

السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، بدون

تاريخ، شوهد في: 2018/04/22، في:

[http://rouyaturkiyyah.com/معالم-السياسة-الخارجية-التركية-في-منط/]،

¹⁴ محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، (بيروت: مركز

نماء للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2013)، ص 193.

¹⁵ إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط،

(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1؛ 2014)، ص 71.

¹⁶ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه

العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق

ذكره، ص 20.

¹⁷ صوفيا بوعلي ووفاء طوالبية، الدور الإقليمي التركي في ظل

المتغيرات الدولية الراهنة 2010 - 2015، رسالة ماستر علوم

سياسية، جامعة العربي التبسي - تبسة -، ص 14-15.

¹⁸ مشعل بن عبد الرحمن المويشير، أزمة المياه ومستقبل

العلاقات العربية-التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى

السلطة في تركيا، رسالة دكتوراه، غير مشورة، ص 7، 8

¹⁹ المرجع نفسه، ص 40.

²⁰ المرجع نفسه، ص 1-2.

²¹ محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق

العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، مرجع سبق ذكره.

- ²² أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، (عمان: الجنان للنشر والتوزيع، ط1: 2010)، ص270-271.
- ²³ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص20، 21.
- ²⁴ علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010)، ص19.
- ²⁵ حسن العلّكيم، السياسة السوفيتية في عهد غورباتشوف، مجلة المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989، ص128.
- ²⁶ جيمس دوغرتي وروبرت بالتسراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1: 1985)، ص308.
- ²⁷ سعيد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط1: 2000)، ص120.
- ²⁸ المرجع نفسه، ص118.
- ²⁹ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص21-23. بتصرف
- ³⁰ منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، دولة واحدة.. وهويات متعددة، جريدة الشرق الأوسط السبت 20 أكتوبر 2007 العدد 10553.
- ³¹ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص23.
- ³² محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص23-24. بتصرف
- ³³ إيمان دني، مرجع سبق ذكره، ص86.
- ³⁴ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص24.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص24-25.
- ³⁶ محمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره، ص194.
- ³⁷ أحمد داوود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1: 2010)، ص612-615. بتصرف.

- ³⁸ عماد يوسف قدورة، مسألة التغرّ في السياسة الخارجية التركية المراجعات والاتجاهات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص08-09.
- ³⁹ منال لطفي، مرجع سبق ذكره.
- ⁴⁰ عماد يوسف قدورة، مسألة التغرّ في السياسة الخارجية التركية المراجعات والاتجاهات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص09.
- ⁴¹ محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010م، مرجع سبق ذكره، ص25.
- ⁴² محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، مرجع سبق ذكره.
- ⁴³ ناجي ملاعب، تركيا والأهمية الجيوإستراتيجية والعسكرية، 2017/07/04، شوهد في: 2018/05/22، في: <http://sदारabia.com/?p=50202>
- ⁴⁴ نهلة صدر الدين سمرقندي، عوامل نجاح التصنيع العسكري من واقع الإنفاق والإمكانيات، مجلة آراء حول الخليج العدد 116، بدون تاريخ، شوهد في: 2018/05/23، في: http://araa.sa/index.php?view=article&id=4014:2017-02-06-13-10-46&Itemid=172&option=com_content
- ⁴⁵ إيمان دني، مرجع سبق ذكره، ص72.
- ⁴⁶ المرجع نفسه، ص72.
- ⁴⁷ علي حسين باكير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.
- ⁴⁸ محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، مرجع سبق ذكره.
- ⁴⁹ إيمان دني، مرجع سبق ذكره، ص76.
- ⁵⁰ إيمان دني، مرجع سبق ذكره، ص77.
- ⁵¹ محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد، مرجع سبق ذكره.
- ⁵² إيمان دني، مرجع سبق ذكره، ص113.
- ⁵³ ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص337.
- ⁵⁴ عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010م، مرجع سبق ذكره، ص51.
- ⁵⁵ أمينة مصطفى دلة، مرجع سبق ذكره، ص7.
- ⁵⁶ منال لطفي، مرجع سبق ذكره.
- ⁵⁷ أمينة مصطفى دلة، مرجع سبق ذكره، ص8.

محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليمياً ودولياً

⁵⁸ عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه

العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010م، مرجع سبق

ذكره، ص 51.

⁵⁹ المرجع نفسه، ص 52-53.

⁶⁰ إيمان دني، مرجع سبق ذكره، ص 118-122 بتصرف.